

الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830)

مقدمة:

ظلت أوضاع الجزائر السياسية م خلال فترة حكم الأغاوات (1659-1671) ضطربة بسبب اشتداد الصراع حول السلطة بين قادة الجيش الإنكشاري، فاستغلت طائفة رياس البحر¹ تلك الظروف و تمكنت في الأخير من السيطرة على السلطة سنة 1671، مدشنة بذلك عهدا جديدا من الحكم بالبلاد انه عهد الدايات² الذي أمتد من هذا التاريخ لغاية سنة 1830. بم تميزت أوضاع الجزائر خلال هذه الفترة في ظل هذا النظام الجديد و ماهي العوامل المؤثرة في ذلك؟

1. الظروف والعوامل المساعدة على قيام نظام الدايات في الجزائر:

-عدم استقرار البلاد السياسي و الأمني جراء اشتداد الصراع على السلطة بين قادة الجيش الانكشاري من جهة و بينهم و بين طائفة رياس البحر من جهة أخرى، نتج عنه اغتيال جميع الأغاوات³-الحكام- الذين حكموا الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1659م و-1671 من طرف الجنود بسبب استبداد الاغاوات بالحكم و لعجزهم في بعض الأحيان عن دفع رواتب الجند

-التذمر الشعبي من حكم الاغاوات بسبب الضرائب الثقيلة المفروضة عليهم مما جعل البلاد تضطرب في وجوه هؤلاء الحكام، على غرار ما حدث في منطقة القبائل سنة 1662

-تعرض البلاد لغارات أوروبية، منها الغارة الفرنسية على جيجل سنة 1664م التي ألحقت أضرارا بالغة بالسفن و الموانئ الجزائرية مما جعل طائفة رياس البحر تتذمر من الوضع الكارثي الذي آلت إليه البلاد و تتهم حاكم الجزائر يومها الحاج علي آغا (1664-1671) بالتقصير في مهمة الدفاع عن البلاد و حمايتها من الاخطار الخارجية، فتهيات بذلك الظروف لإقدام جند الانكشارية على اغتيال هذا الاغا سنة 1671م، وحاولوا بعد ذلك تعيين مجموعة

¹-و هم مجموعة من المقاتلين البحارة من قوميات مختلفة الذين انخرطوا في صفوف الجيش العثماني

²-داي: لغة تعني خال بالعثمانية، أما اصطلاحا فتعني صاحب الدولة أو رئيس الدولة

³-الأغا: مصطلح فارسي يعني السيد، استعمله الأتراك للدلالة على صاحب المنصب الكبير

من الأغاوات لتولي منصب الحكم إلا أنهم فشلوا في تحقيق ذلك ،مما شجع طائفة رياس البحر على استغلال تلك الظروف المضطربة وتعيينها أحد أفرادها وهو الحاج محمد التريكي 1671-1682 كحاكم جديد باسم الداوي على الجزائر، فابتدأ بذلك عهدا جديدا من الحكم إنه عهد الدايات.

2-أوضاع الجزائر خلال عهد الدايات 1671-1830:

أ-الوضع السياسي والأمني الداخلي:

لم تكن الجزائر مستقرة سياسيا و أمنيا لاسيما خلال العقدين الأولين من القرن 19 م ،من خلال انتشار الثورات المحلية المستهدفة للسلطة التركية بسبب إثقال الأهالي بالضرائب،و حرمانهم من الوظائف وإدارة شؤون بلادهم والاستفادة من ثرواتها ،التي ظلت محتكرة من طرف الأقلية التركية و حاشيتها،و ما كان يتمتع به أيضا الأجانب الفرنسيين و الأوروبيين من امتيازات اقتصادية،وتزايد النفوذ التجاري لليهود بالإيالة الجزائرية،إضافة إلى مضايقتها- السلطة التركية- لزعماء بعض الطرق الصوفية خشية من امتداد نفوذها في أرجاء البلاد و من ثمة تهديد وجودها.

كان في مقدمة هذه الثورات التي هددت السلطة الحاكمة في الجزائر،ثورة النمامشة و الأوراس وواد سوف خلال فترة(1818-1823)،و ثورة جبال جرجرة1823،و الثورة التيجانية خلال سنتي 1826 و 1827، بقيادة محمد الكبير التيجاني ،الذي لم يتوان في تشجيع قبائل الجنوب الوهراني على الثورة ضد السلطة التركية ببابليك الغرب،بسب تشديدها الخناق على الطريقة التيجانية و أتباعها.

و إذا كانت السلطة التركية قد وفقت في إخماد هذه الثورات بكل قوة،إلا أن تداعياتها كانت خطيرة على البلاد و العباد اقتصاديا و بشريا و نفسيا،بحيث استنزفت جزءا كبيرا من إمكانيات الإيالة المادية و البشرية لآخامدها،و ساهمت أيضا في تخريب الأراضي الزراعية، و توقيف نشاط الفلاحين في الأرياف بسبب غياب الأمن ،مما أدى إلى تدهور إنتاج الحبوب،و تعميق الهوة بين الرعية و السلطة التركية ،فأدى ذلك إلى تفكك الجبهة الداخلية.

كما واجه الداوي حسين باشا (1818-1827) (آخر دايات الجزائر) خلال هذه الفترة مؤمرات اغتياله و محاولات انقلابية استهدفت إزاحته من الحكم،لاسيما أثناء التحضير لمواجهة الحملة العسكرية الفرنسية،حيث قام بعض جنود الانكشارية و على رأسهم (مصطفى خوجة)بمحاولة إنقلاب ضده لكنه مني بالفشل .وواجه الداوي أيضا ظاهرة الفرار من الخدمة العسكرية للجيش الانكشاري، حيث كان الكثير

من الجنود لا يلتحقون بوحدهاتهم مفضلين البقاء في مدينة الجزائر لرعاية مصالحهم و تجارتهم أو الرجوع الى بلدانهم ، فكان ذلك من بين العوامل الرئيسية المساهمة في تناقص أعداد الجيش الانكشاري، إضافة إلى عوامل أخرى منها: الأوبئة و الأمراض التي كانت تفتك بالجنود، و اضطراب منطقة البحر المتوسط من جراء الحروب العثمانية اليونانية ، و الحصار البحري الفرنسي المضروب على الجزائر خلال فترة (1827-1830)، مما حال دون قدوم السفن المحملة بالمجندين الذين كانت تستقطبهم الجزائر من مختلف جهات الإمبراطورية العثمانية ، فساهمت هذه الظروف في إحباط معنويات الجيش الانكشاري.

ب-الوضع الاقتصادي:

-الزراعة:

توفرت الجزائر على إمكانيات طبيعية متنوعة في المجال الزراعي ، من اتساع الأراضي الصالحة للزراعة و خصوبة التربة لاسيما في السهول الساحلية كمتيجة ، وتنوع المناخ، مما ساعدها على إنتاج على مختلف المحاصيل الزراعية في مقدمتها الحبوب، التي كانت تصدرها إلى أوروبا عامة و فرنسا خاصة، كما كانت تنتج مختلف الخضروات و الفواكه ، و اشتهرت بأشجارها المثمرة كالتين و الزيتون و التمر، و عرفت أيضا بثروتها الحيوانية كالأبقار و الأغنام و الماعز و الخيول و النحل.

و عموما كان الإنتاج الزراعي يغطي حاجيات السكان الغذائية، رغم استعمال الطرق التقليدية في الاستغلال الزراعي، كما كان الإنتاج يتأثر سلبا في بعض الفترات بالجفاف و الأوبئة و بالثورات المحلية المستهدفة للسلطة التركية ، و ماترتب عنها من تخريب الأراضي الزراعية وإتلاف المحاصيل الزراعية ، و عزوف الفلاحين عن النشاط الزراعي في الأرياف لغياب الأمن ، إضافة إلى الضرائب التي أثقلت كاهل الفلاحين، و الكوارث الطبيعية كالجفاف في بداية القرن 19م، و الأوبئة كوباء الطاعون خلال الفترة الممتدة ما بين 1698 و 1701، وأيضا خلال فترة (1817 – 1822)، والزلازل الذي ضرب العاصمة سنة 1818 و البليدة سنة 1825، و الجراد في نهاية اق 18 و بداية ق 19م الذي كثيرا ما كان يتسبب في إتلاف المزروعات و الغطاء النباتي، و دوره كذلك في ظهور المجاعات الحادة لاسيما خلال سنوات: 1794، 1760، 1716، 1710، و هي المشاكل الرئيسية التي اعترضت تطور الزراعة خلال هذه الفترات العصيبة التي كانت تمر بها البلاد

-الصناعة:

تمثلت أساسا في الصناعة التقليدية، التي احتلت المرتبة الثانية بعد الزراعة من حيث الأهمية ، و كان إنتاجها متنوعا لتوفر الخامات الأولية الزراعية النباتية و الحيوانية، من خشب و أصوف و جلود و حرير و قطن..... إلخ و نجد على رأس هذه الصناعة، النسيج، كالزراي و البرانس و الحياك ، إضافة الى صناعة

الأحزمة الحريرية و الصوفية و المناديل و الشالات و الشواشي، و كان يصدر جزء هام من إنتاجها إلى أوروبا، كما اشتهرت الجزائر بصناعة دباغة الجلود ، التي توفر المادة الخام للصناعة الجلدية كالأحذية، و عرفت أيضا الحلي الذهبية و صناعة الفخار ، و الحدادة ، و النجارة، و الأسلحة، و البارود ، و بناء السفن، و الأدوات الزراعية.

عانى هذا القطاع هو الآخر من المشاكل كالضرائب الثقيلة المفروضة على الحرفيين، و ارتباط إنتاجه بالقطاع الزراعي ، الذي عادة ما يتهدد بالجفاف فيؤدي حتما إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية الزراعية ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية كما عانى هذا القطاع من المنافسة الأجنبية لها. و عموما كان انتاجه يلبي نسبة كبيرة حاجيات السكان.

ج-التجارة:

فالتجارة الداخلية تمثلت في المحلات التجارية و الأسواق المنتشرة في مختلف المدن الساحلية و الداخلية، التي كان يؤمها الأهالي من مختلف القرى لشراء حاجتهم الضرورية و بيع إنتاجهم الزراعي النباتي و الحيواني والصناعي، فمثلا كان الفلاحون في شمال البلاد يأتون إلى أسواق المدن بماشيتهم و منتوجاتهم الصناعية كالجلود و الأصواف ، و يقتنون في المقابل السلع المختلفة التي لا تتوفر في مناطقهم. أما سكان الصحراء فكانوا ينتقلون إلى الشمال جالبين معهم التمور و الأصواف المغزولة ، مقابل اقتناء الصوف الخام و الحبوب و الأغنام و الزبدة.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد وجدت علاقات تجارية للجزائر مع دول إفريقيا الجنوبية كمالى والنيجر و نيجيريا و كانت القبائل الصحراوية هي التي تتولى التجارة مع هذه الأقطار ، كما كان للجزائر علاقات تجارية مع تونس و المغرب الأقصى . إلا أن معظم المبادلات التجارية الخارجية للجزائر كانت تتم مع أوروبا عامة و فرنسا خاصة، و تمثلت صادرات الجزائر نحو هاتين المنطقتين في الحبوب ، و الأصواف ، و الجلود ، و الشموع ، و الخمور ، و التمور ، و الزيوت ، و التبغ ، و الموالح ، و العنب ، و الأبقار ، و الأغنام . أما الواردات فتمثلت في الأسلحة و الذخيرة و اللوازم الضرورية لصناعة السفن و بعض المواد الغذائية ، كالسكر و البن و مواد أخرى كالحديد ، و الخردوات ، و الورق ، و الزجاج ، و المرايا ، و المنتوجات النسيجية و الحريرية

د-الوضع الإجتماعي:

كان معظم السكان يستقرون بالأرياف، بحيث تراوحت نسبتهم ما بين 90% و 95% من مجموع سكان الجزائر، الذين قدر عددهم عشية الغزو الفرنسي بحوالي ثلاثة ملايين . انقسم سكان الأرياف حسب معيار المكانة الاجتماعية و علاقتهم بالسلطة الحاكمة إلى الفئات التالية:

-قبائل المخزن الموالية للسلطة الحاكمة:

تمثل دورها الأساسي في جمع الضرائب المفروضة على الأهالي (الرعية) و مساعدة الجيش في إخماد حركات التمرد و العصيان، مقابل استفادتها من بعض الامتيازات كإعفاءها من دفع الضرائب.

-القبائل المتحالفة أو المتعاونة مع السلطة الحاكمة:

تمثلت في الأسر الإقطاعية الكبيرة التي تمتعت بنوع من الاستقلالية، و في بعض الأسر الدينية التي كانت تقوم بدور الوسيط بين السلطة الحاكمة والقبائل المتمردة.

-القبائل الممتنعة:

تمثلت في مجموعة قبائل كانت تقطن المناطق الجبلية (نذكر على سبيل المثال: الأوراس ،الونشريس ،البابور و القبائل) والقبائل الصحراوية المتنقلة، التي لم تتمكن السلطة التركية من الوصول إليها،

-القبائل الرعية:

و هي القبائل الجزائرية الخاضعة مباشرة للسلطة التركية ،عانت من ضغط السلطة الحاكمة و استغلالها، لاسيما في مجال الضرائب، لذلك كانت تلجأ في بعض الأحيان إلى العصيان و التمرد ضد السلطة الحاكمة و حليفها قبائل المخزن بهدف تحسين ظروفها المعيشية.

أما سكان المدن الذين شكلوا حوالي 5% من مجموع السكان، اتخذ تنظيمهم الاجتماعي شكلا هرميا على النحو الآتي:

-الأقلية التركية:

احتلت قمة الهرم الاجتماعي بيدها حكم البلاد و إدارتها و مقدراتها الاقتصادية و غيرها من الامتيازات الواسعة التي تمتعت بها في شتى قطاعات الدولة، و عرف عنها و انعزالها عن بقية السكان محاولة منها الحفاظ على هيمنتها السياسية وتقاليدها الاجتماعية الخاصة بنمط العيش وخصوصياتها الثقافية، و بسبب ذلك ظلت العلاقة بينها و بقية السكان لاسيما الأهالي تتميز بالعداء و النفور المتبادل.

-طبقة الكراغلة:

احتلت المرتبة الثانية في السلم الاجتماعي، تكونت هذه الفئة الاجتماعية نتيجة للتزاوج الذي تم بين الجند الانكشارية و النساء الجزائري. و رغم تمتع هذه المجموعة ببعض الامتيازات ، إلا أنها أبعدت من المناصب العليا في البلاد خشية من سيطرتها على الحكم و تهديدها لمصالح الطائفة التركية و نفوذها بالجزائر.

-طبقة الحضر:

تكونت من المجموعات السكانية المستقرة بالمدن منذ القديم ،و من مهاجري الأندلس ،اشتهرت عناصر هذه الطبقة بممارسة التجارة و الحرف و الصناعات التقليدية و البناء والفلاحة ،كما ضمت علماء ومفتيين وقضاة وكتاب و مثقفين على غرار المثقف و المناضل حمدان بن عثمان خوجة.

-طبقة البرانية:

تمثلت في السكان الوافدين إلى المدن من مختلف أرجاء البلاد بحثا عن العمل لكسب لقمة العيش ،حيث اشتغلوا في المهن الوضيعة في مدينة الجزائر،على غرار الأغواطيين الذين اشتهروا بأعمال النظافة ،و البسكرة بالحمالة و الحراسة ،و القبائل بأعمال البناء ،و الزوج بخدمة المنازل ،و الجيجليين اختصوا في المطاحن و المخابز.

-طبقة الدخلاء:

تمثلت في الأجانب عن البلاد،بحيث من عبيد سود و أسرى مسيحيين و مسيحيين أحرار و يهود،فالعبيد السود شكلوا تجارة مربحة لدى الأقلية التركية و الكراغلة،أما بالنسبة للأسرى المسيحيين فقد استخدموا في الحانات و بعضهم في في السجون ،و في قصر الداوي و البساتين و في الأشغال العمومية ، و البعض الآخر في التجديف على متن سفن الرياس،أما المسيحيين الأحرار فقد اهتموا بالتجارة. و كان أهم هذه العناصر، اليهود الذين تبوأوا مكانة مرموقة في المجتمع الجزائري اقتصاديا و اجتماعيا ،وتقوى نفوذهم السياسي في أواخر الحكم التركي بالجزائر.

ومن جهة أخرى تعرض السكان خلال هذه الفترة إلى كوارث طبيعية خطيرة،على رأسها الزلزال على غرار زلزال مدينة عنابة 1815 ،و زلزال مدينة الجزائر 1815 ،وزلزال مدينة البليدة و متيجة1825،إضافة إلى الجفاف و زحف الجراد ،و ما ترتب عنهما من انتشار المجاعات المهلكة،كالذي حدث في سنة 1819،و ارتفاع أسعار المواد الغذائية،إضافة إلى انتشار الأمراض و الأوبئة،و كان أخطرها وباء الطاعون خلال فترة(1817-1823)،الذي أدى إلى هلاك حوالي 20 ألف شخص،و مما زاد في تدهور الأوضاع الصحية للسكان هوجهم لآبسط قواعد الصحة ،وقلة الأدوية و افتقار السلطة الحاكمة لسياسة صحية ناجعة ،تعتمد أساسا المحافظة على النظافة و استصلاح المستنقعات المنتشرة في سهول متيجة و عنابة ووهران.

ه-الوضع الثقافي:

تجلت المؤسسات الثقافية التي اشتهرت بها الجزائر في المسجد و المدرسة و الزاوية و المكتبة،التي كانت جميعها تؤدي دورا تعليميا أكثر مما هو ثقافيا ، و ظلت هذه المؤسسات تمول من الأوقاف،و لم تكن السلطة الحاكمة تتدخل في هذا القطاع عامة و التعليم خاصة ،و إنما تركته مفتوحا للمبادرات الحرة إشرافا و إدارة و تمويلا، لذلك لم يكن للسلطة سياسة تعليمية محددة تسهم في تنمية هذا القطاع)

الثقافة و التعليم)، لكن ذلك لم يحد من انتشار التعليم في جميع أرجاء البلاد، وأن الأمية تكاد تختفي بين الجزائريين، بحيث وجد نسبة كبيرة منهم يعرفون القراءة و الكتابة، إضافة إلى كثرة المدارس، فمدينة الجزائر وحدها توفرت على حوالي 100 مدرسة في سنة 1830 .

إن التعليم العربي الإسلامي، "و هو تعليم عربي من حيث اللغة و الثقافة و تعليم إسلامي من حيث المحتوى و الروح"، الذي كان منتشرًا في المدينة و الأرياف و الخيام، شمل مستويات التعليم الثلاث: الابتدائي و الثانوي و العالي. أما بالنسبة للبرنامج التعليمي فقد طغى عليه العلوم الشرعية، "ففي الابتدائي يحفظ الطفل كل أو أجزاء من القرآن الكريم، و يتقن الكتابة و القراءة و يتعلم مبادئ الدين و يحفظ المتون و النصوص الضرورية، و في الثانوي يواصل المطالعة و الفقه و التوحيد و دراسة النحو و الصرف و أوليات التفسير و مصطلح الحديث و السيرة النبوية و أما الدراسات العليا فتشمل الفقه و أصول الدين و التوحيد و التاريخ الإسلامي و بعض الحساب و الفلك و الجغرافية و الطب و التاريخ الطبيعي"، و رغم عدم توفر الجزائر على مؤسسات التعليم العالي (الجامعات)، "غير أن دروس جوامعها الكبيرة كانت تضاهي، بل قد تفوق أحيانا دروس دمشق و الحرمين الشريفين لتنوع الدراسات فيها و تردد الأساتذة عليها من مختلف أنحاء العالم الإسلامي"